متى تنتهي أزمة الحقائب الشاغرة

متابعة/ المدى

استبعد سياسيون عراقيون إمكانية حسم مسألة الوزارات الشاغرة والأمنية منها بشكل خاص الأسبوع الحالي، فيما أشار آخرون إلى وجود مساع من قبل الكتل لدفع الحقائب الوزارية الشاغرة بصفقة واحدة للتصويت عليها داخل البرلمان.

وقال عضو التحالف الكردستاني فرهاد الأتروشي في تصريح صحفي"لا أتصور أن هذه المسألة ستحسم هذا الأسبوع"، مشيرا إلى أن"هناك مفاوضات جارية بين التحالف الوطني والعراقية والتحالف الكردستاني حول الوزارات المتبقية وبالتحديد الوزارات الأمنية".

وأضاف الأتروشي أن"الوزارات الأمنية من أهم الوزارات الشاغرة التي تحتاج إلى تحاور بين الكتل للوصول إلى صيغة نهائية حول الشخصيات التي ستتسنم هذه الحقائب".

من جهته دعا النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الصافي إلى التأني في تسمية الوزراء الأمنيين نظرا لأهمية وحساسية وزاراتهم.

وقال الصافي أن"الملف الأمني ما زال هو الملف الأول في الحكومة ومسألة تعزيزه من المسائل المهمة جدا".

وأضاف الصافي"عندما يصل الأمر إلى ملء حقيبة أمنية فيفترض أن يكون هناك تبصر وتمحيص في الشخصية المرشحة من قبل الكتل السياسية التي لها حق الترشيح كي تكون إدارة هذا الملف المهم ناجحة خلال المرحلة المقبلة".

وكانت مصادر إعلامية أشارت إلى أن تسمية وزيري الداخلية والدفاع ستتم عبر صفقة بين التحالف الوطني والقائمة العراقية.

وذكرت المصادر أن العراقية اشترطت القبول بمرشحها لوزارة الدفاع فلاح النقيب مقابل الموافقة على مرشح التحالف الوطني لوزارة الداخلية عدنان الأسدي.

إلى ذلك قال عضو التحالف الوطني سعد المطلبي أن"رئيس الوزراء نوري المالكي لا يريد أن يذهب إلى البرلمان مرتين لتقديم المتبقي من الوزارات ويريد حسمها كلها وبضمنها الوزارات الأمنية دفعة واحدة".

وأضاف المطلبي في تصريح صحفي إن"المالكي قابل العديد من المرشحين للمتبقي من الوزارات وبضمنهم مرشحو التحالف الوطني وقد يستغرق الأمر بعض الوقت لحسم جميع الوزارات".

وأوضح المطلبي إن"وزارات التحالف الوطني تم تقسيمها بين مكونات التحالف ولا توجد مشاكل داخله".

يذكر أن عدد الوزارات التي صوت عليها مجلس النواب مؤخرا، بعد حوالي تسعة أشهر من الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية، هي ٣٨ وزارة من بينها تسع وزارات بالوكالة إضافة إلى ١٢ وزارة دولة. وقد لوحظ على التشكيلة الوزارية المعلن عنها غياب النساء والتكنوقراط، وعدم تسمية من يشغلون الوزارات الأمنية الثلاث، الداخلية والدفاع والأمن الوطني، التي تولاها رئيس الوزراء نوري المالكي بالوكالة.

شيعة مصر يسعون لعقد مؤتمر للتعايش في القاهرة بمشاركة عراقية لمواجهة"الإرهاب"المستتر

السومرية نيوز/ القاهرة

أعلن المجلس الأعلى لرعاية مصالح آل البيت في مصر، الاثنين، عزمه على عقد مؤتمر في آذار المقبل برعاية الأزهر الشريف لدعم مقومات التعايش السلمي ومحاربة الإرهاب المستتر، بمشاركة مرجعيات دينية عراقية سنية وشيعية ومسيحية، ومفكرين وباحثين عرب، معربا عن أمله بأن يسارع الأزهر بإعلان موافقته على إقامة المؤتمر.

وقال رئيس المجلس الأعلى لآل البيت في مصر والناشط الشيعي محمد الدريني في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن"عقد المؤتمر في هذا التوقيت يأتي لتحليل العديد من القضايا المطروحة حاليا على ساحتنا وواقعنا، ومحاولة تقديم رؤى وحلول لها".

وأوضح الدريني أن"المؤتمر الذي سيعقد على مدى ثلاثة أيام بعنوان"مناهضة الإرهاب الملتحف بالدين"، سيرفع شعار"دعم مقومات التعايش السلمي وتعظيم قيم الشراكة في الإنسانية".

وأكد رئيس المجلس أن"منظمي المؤتمر ينتظرون موافقة الأزهر الشريف على رعاية المؤتمر، قبل توجيه الدعوات لضيوفه"، مبينا أن"الدعوات ستوجه إلى كل من"رئيس الوقف السني العراقي أحمد السامرائي ورئيس الوقف الشيعي صالح الحيدري، ورئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عمار الحكيم، ووكيل السيد السيستاني أحمد الصافي، والبرلماني المسيحي خالص إيشوع، ووكيل الصدر حازم الأعرجي، ووزير الاتصالات العراقي محمد علاوي، ورئيس مجلس عشائر العراق المركزي سالم الطائي، ورئيس طائفة السريان الكاثوليك المطران متى شابا متوكا، ورئيس طائفة السريان الأرثوذكس المطران سريوس حاوا، وسكرتير عام منظمات المجتمع المدني مشعان حسن السعدي".

وأكد الدريني أن"الجانب العراقي متحمس ومؤيد لفكرة عقد المؤتمر في القاهرة"، مشيراً إلى أن"شيعة مصر اتفقوا على أن يتولى الأزهر رعاية المؤتمر إيمانا بدوره الإسلامي الكبير من ناحية، والتصريحات التي أدلى بها شيخ الأزهر مؤخرا وأنصف فيها الشيعة من بعض الاتهامات التي نسبت إليهم من ناحية أخرى".

وأعرب رئيس المجلس الأعلى لآل البيت في مصر عن تطلعه إلى أن"يسارع الأزهر بإعلان موافقته على إقامة المؤتمر ومناقشة ما لديه من أفكار خاصة به وذلك لكي لا أضطر للاعتذار ومطالبة جهة أخرى أو دولة أخرى بعقد مثل هذا المؤتمر"، حسب قوله.

ودعا الدريني إلى"إقامة مهرجان العتبات المقدسة الإسلامية والمسيحية، الذي كانت وزارة السياحة المصرية قد دعت إليه منذ سنوات إبان تولي ممدوح البلتاجي لها"، مضيفا أنه يفكر حاليا"بإعادة إحياء فكرة المهرجان وإقامة المؤتمر المزمع عقده على هامشه".

يشار إلى أن فكرة المؤتمر بدأت تثير جدلا في الأوساط السياسية والدينية في مصر، قبل انعقاده، ورددت بعض وسائل الإعلام المصرية أن الأزهر رفض إقامة المؤتمر أو المشاركة فيه، غير أن الدريني الذي أعلن عن المؤتمر قبل أيام، قال إنه قدم طلبا رسميا إلى الأزهر ولم يتلق الرد حتى الآن"رفضا أو قبولا".

من جانبه، أبدى الباحث العراقي المقيم بمصر علي الكليدار، في حديث لـ"السومرية نيوز"، تأييده للدعوة التي أطلقها رئيس المجلس الأعلى لمصالح آل البيت في مصر محمد الدريني لعقد مؤتمر يسعى إلى"الحوار بين الأديان والمذاهب المختلفة بقلب وعقل مفتوحين وبلا تطرف".

ويؤكد الكليدار أهمية الحوار بين المذاهب"فهم في النهاية دين واحد، والأديان تتلاقى في نقطة واحدة هي عبادة الخالق"، داعياً إلى الحوار مع أصحاب الديانات الوضعية مثل البوذية و الكونفوشيوسية"فهي كذلك تدعو إلى التسامح في فلسفتها"، بحسب رأيه.

وفي الوقت نفسه، حذر الباحث العراقي من"اختلاط الحوار مع أجندات أجنبية أو غير عربية"، في إشارة إلى إيران، مبيناً"طالما أن دعوة الدريني لا تحمل أهدافا خفية ستلقى الكثير من الترحيب"، خاصة إذا رأس المؤتمر فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، وهو ما يجعل المؤتمر في خدمة الإسلام والوحدة الوطنية في كل من مصر والعراق"، على حد تعبير الكليدار.

يذكر أن تقرير"الحرية الدينية في العالم"الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية سنة ٢٠٠٦ كان قد أفاد بأن نسبة المسلمين الشيعة في مصر تبلغ أقل من ١٪ من إجمالي عدد السكان الذي وصل إلى نحو ٨٠ مليون نسمة وفق تقديرات الجهاز المركزي المصري للتعبئة والإحصاء، ويلتزم شيعة مصر بالمذهب الجعفري وهو مذهب معترف به في الأزهر الشريف وفق فتوى أصدرها شيخ الأزهر الأسبق محمود شلتوت سنة ١٩٥٩ تجيز التعبد بالمذهب الجعفري كسائر مذاهب المسلمين.

البطالة في العراق.. الأزمة المستعصية

بغداد/ متابعة المدى

طالت البطالة ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود وإنما شريحة واسعة شملت خريجي الجامعات والدراسات العليا. ويعود السبب في ذلك إلى شل حركة النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لما دمرته الحرب من البنى التحتية، وما تبعها من أعمال تخريب ونهب لجميع الممتلكات العامة الأمر الذي أدى إلى تدهور في القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاعي النفط والصناعة، حيث توقفت معظم المشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة والبالغة نحو ١٩٢ شركة عامة كبيرة.وانخفاض كبير في القدرات الإنتاجية النفطية نتيجة لتهالك المنشآت النفطية وحاجتها إلى التطوير والإصلاح. إضافة إلى ما تتعرض له من عمليات تخريبية كبيرة ومستمرة الأمر الذي جعل مواصلة النشاط الاقتصادي يواجه صعوبات كبيرة لا سيما

وأوردت تقارير صحفية:"إن إعلان الحكومة العراقية عن قرب إطلاقها ١٥٠ فرصة عمل للشباب لم يخفف من حدة التشاؤم السائد بين الأوساط الشبابية التي تدرك جيداً أن غالبية تلك الوظائف ستوزع بطريقة أو بأخرى.

فالتعيينات الحكومية التي ينتظرها الخريجون من الشباب بفارغ الصبر ويحضرون الإثباتات والشهادات والأوراق لعلهم يفوزون بها، غالباً ما تذهب إلى أقرباء الوزير والمدير العام وأبناء عمومتهم وخالتهم وأشقائهم بغض النظر عن شهاداتهم ومؤهلاتهم.

أما العاطلون المؤهلون فيعودون خاليي الوفاض بانتظار إطلاق الوظائف مجدداً والتي غالباً ما تستلزم الانتظار عاماً على الأقل.

وباتت قضية البطالة من أهم التحديات التي تواجه الوسط السياسي لا سيما أن غالبية الحلول المطروحة لن تتمكن من إنهاء المشكلة بشكل كامل مع تزايد عدد العاطلين عن العمل، وإعلان منظمات المجتمع المدني عن إحصاءات سنوية تفوق تلك التي تعلنها الحكومة بكثير.

وقدرت وزارة التخطيط العراقية التي أجرت مسحاً للعاطلين في العراق أعداد العاطلين بمليون عاطل من الفئات القادرة على العمل، غالبيتهم من الشباب، من دون أن تحدد نسبة أصحاب الشهادات بينهم. أما منظمات المجتمع المدني المهتمة بالموضوع فتشير إلى أن أعداد العاطلين تجاوزت المليون ونصف المليون، متهمة الحكومة بالتغطية على حقيقة الأرقام.

لكن وكيل وزير التخطيط العراقي مهدي العلاق قال علناً أن الخطة التي وضعتها الحكومة لتوظيف العاطلين خلال عام ٢٠١١ لا تكفي سوى لاستيعاب القليل منهم وأن التوظيف الحكومي لن يحل المشكلة.

العلاق قال أيضاً إن نسبة البطالة وصلت إلى ١٥ في المئة بين السكان القادرين على الإنتاج وإن بغداد تصدرت قائمة العاطلين، معتبراً أن التوظيف الحكومي المتزايد لن يحل المشكلة لكونه سيتسبب في مشكلة أخرى هي البطالة المقنعة خصوصاً أن المؤسسات الحكومية غير قادرة على استيعاب الجميع فهي لا تحتاج إلى موظفين جدد.

وأيدت تصريحات العلاق ما ذهب إليه خبراء وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الذين أكدوا أن مؤشرات العمالة الناقصة في العراق ما زالت مرتفعة ووصلت إلى ٣٠ في المئة من العاملين الذين يعملون ساعات أقل من المقرر لهم في الوظائف الحكومية."

كما أضافت الصحيفة"لكن خبراء الاقتصاد في العراق يؤكدون أن فرص الحصول على العمل ستكون أصعب بكثير في الأعوام المقبلة في حال لم يتم وضع خطة حكومية لتفعيل عمل المؤسسات الخاصة في البلاد وتشجيع الاستثمار الأجنبي فيه، وينصحون الحكومة بإطلاق الاستثمارات الأجنبية والخاصة في البلاد لتتمكن من استيعاب الأيدي العاملة في العراق مع وضع شروط خاصة بشركات الاستثمار الأجنبية تشير إلى أولوية توظيف العراقيين على غيرهم، لمنع تلك الشركات من استقدام العمالة الأجنبية الرخيصة.

ولا يهتم الشباب العاطلون كثيراً بالإحصاءات والتقديرات الحكومية بقدر اهتمامهم بإطلاق الوظائف. بل إن كثيرين من الخريجين يتقدمون إلى وظائف لا علاقة لها باختصاصاتهم، مثل الشرطة والجيش، ويعتبرونها فرصاً بديلة عن تلك الوظائف لكنهم قلما يوفقون في الحصول عليها أيضاً لأنها غالباً ما تطلق لسد نقص بسيط في أعداد القوات الأمنية لا يمثل سوى ٥ في المئة من أعداد المتقدمين في أحسن الأحوال. وهي لا تختلف عن الفرص الأخرى بما تستلزمه من تحرك ووساطة تضطر كثيرين إلى دفع الرشاوى".

تطلق في الأحزان والأفراح والمباريات

العيارات النارية العشوائية.. تقليد عراقي يقتل العشرات من الناس

متابعة/ المدى

أصبحت عمليات إطلاق النار في المناسبات بشكل عشوائي في العراق، تقليدا شعبيا لا يمكن الاستغناء عنه على الرغم من النداءات الكثيرة، الرسمية والشعبية، التي تستهجنها وتطالب بمنعها وردعها، ولكنها في استمرار وتواصل وازدياد، وطالما يكون هناك العديد من الضحايا الذين يتساقطون بسببها وتمتلئ بغيرهم المئات من المستشفيات، وهذه العادة ليست لها مناسبة خاصة فهي في الأفراح تمارس وفي الأحزان، أي في الأعراس تجد الأسلحة تبرز وتعلن عن وجودها بلعلعة الرصاص، وفي المآتم تحضر بقوة كنوع من التباهي لاسيما في التشييع للموتى، بل إن الفوز في مباراة كرة قدم أو الخسارة فيها أصبحت سيان في إطلاق العيارات النارية الكثيفة وهي التي تدعو إلى دراسة هذه الحالة والوقوف على إرهاصاتها.

وبحسب تقرير لوكالة إيلاف، فقد طالبت وزارة الصحة العراقية مرارا بإصدار تشريعات تمنع إطلاق العيارات النارية أثناء الاحتفالات والمناسبات لتسببها بحدوث إصابات خطيرة بين المواطنين ودعت في أكثر من مناسبة المسؤولين في الدولة ورجال الدين إلى ضرورة توعية المواطنين بمخاطر تلك العملية، وضرورة استعمال الطرق السلمية للتعبير عن أفراحهم واحتفالاتهم، فيما كانت وزارة الداخلية تصدر قراراتها للحد من هذه الظاهرة وتهدد باعتقال المخالفين ومصادرة أسلحتهم، ولكن دون جدوى، فيما كانت وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة تحذر من خطورة الإطلاقات النارية العشوائية خاصة تلك التي تكون بسبب انتصارات المنتخب العراقي حين تمتلئ الشوارع بحشود المحتفلين، وقد اخبرني احد الضباط في الوزارة أن الوزارة أصدرت قرارا بمنع إطلاق العيارات النارية في المناسبات وهددت باعتقال مطلقيها ومصادرة الأسلحة سواء كانت مرخصة أو غير مرخصة عبر مفارزها المنتشرة، بعد الحوادث الكثيرة التي تسببت بها هذه الاطلاقات، ولكن من الصعب على الوزارة متابعة ذلك لأسباب عديدة منها كثرة المطلقين من داخل البيوت لاسيما في المناطق الشعبية كما أن المفارز لها واجباتها، وأضاف: لكننا نتمنى أن يكون هنالك وعي بخطورة الظاهرة السيئة التي تؤذي الآخرين سواء بالموت أو الإصابة.

ويقول الشاعر ابراهيم زيدان أن ظاهرة إطلاق الأعيرة النارية هي:" أسوأ عادة موروثة، لان أجدادنا اعتادوا في أفراحهم وأتراحهم أن يطلقوا الرصاص لإعلام الآخرين بوجود مناسبة لديهم، وانتقلت هذه العادة بشكل كبير حين كان صدام حسين يطلق الرصاص من مسدسه وبندقيته بالمناسبات، حتى صارت لغة الرصاص هي المعبر الوحيد عن الفرح والحزن، وحين سادت عسكرة المجتمع في زمن صدام صار منظر المسدس والبندقية أمرا مألوفا واليوم صار الوضع أسوأ بكثير، فغياب القانون الرادع وراء هذه المظاهر السيئة التي يذهب ضحيتها الأبرياء بسبب رصاصهم الطائش".

وأضاف: اليوم نعيش غيابا حقيقيا للدولة وهذا يعني تحصيل حاصل فقدان القانون الذي يتجسد بوضوح في غياب الأمن والنظام، كما قلت لك، هو يجسد ظاهرة المجتمع المتخلف وللأسف، إننا أبناء حضارة وأمة علمت الأمم الدرس الأول في القانون، فالمواطن وحتى وهو يطلق النار في الأفراح إنما يتنفس من خلاله لأنه عاش دهورا مقموعا ومهمشا.

أما الصحفي محمد كاظم من وكالة الأخبار العراقية فقال: من وجهة نظري مهما كانت المناسبة وأي كان نوعها لان الفرح والتعبير عنه له ١٠٠ طريقة وليس بالضرورة هذه الطريقة العدوانية والخطرة، التعبير عن الفرح والحزن حالة لا إرادية ترتبط بسلوك الإنسان و أخلاقة وما أثار انتباهي هي الاطلاقات النارية (طلقات الرشاش) فيعتقد البعض أن إطلاقها هي وسيلة للتعبير عن الفرح وعند بعضهم هي مقياس الرجولة في حين لا يعرف هذا الشخص بان إطلاق الرصاصات يؤدي إلى مشاكل كثيرة تؤثر على الناس وعليه، وهذه المشاكل تشكل مصدر إزعاج للناس الساكنين وغير المحتفلين يعني هناك ناس كثيرون يتضررون بهذه الاطلاقات العشوائية، وعليه لابد من الالتزام بالتعبير عن الحب والفرح بالطرق الحضارية والجميلة وليس بهذه الطريقة العدوانية ومحاسبة الغير على هذه التصرفات العدوانية والتي تنم عن جهل وعدم تطور.

أما الإعلامية سرى الراوي فقالت: أنا اعتبر إطلاق العيارات النارية ظاهرة غير حضارية وهي دليل على عدم وعي الشخص لان الفرح والحزن لا يترجم باطلاق العيارات النارية، فهناك أمور كثيرة نستطيع من خلالها أن نعبر عن مشاعرنا سواء في الحزن أو الفرح، فهناك من يعتبرون العيارات النارية تعبيرا عن فرحهم لذلك يطلقونها، أما في الحزن فهم يعتبرون العيارات النارية هدفه انتشار خبر الوفاة وهذا حسب اعتقادي أسلوب غير صحيح لان ضرره أكبر من نفعه إن وجد فيه نفع. وأضافت: أنا اعتقد أن للإعلام دورا مؤثرا في هذه القضية وعلينا كإعلاميين أن نقوم بمساندة السلطات من اجل التنبيه إلى السوء الذي تجلبه هذه الظاهرة واعتقد أن قتل إنسان جريمة حتى وان كان القائم بإطلاق النار لا يدري فهذا لا يعفيه من المسؤولية أمام الله.

وقال الصحفي غانم عبد الزهرة: إنها جزء من العادات والتقاليد العراقية ولان العراق يغلب عليه الطابع العشائري فيعتبر امتلاك المواطن العادي لسلاح ناري في منزله مبعث فخر وعز ودلالة على شجاعته، ويستخدم السلاح في مناسبات الأفراح والأحزان لإطلاق العيارات النارية ابتهاجا أو حزنا والمعروف لدى العشائر العراقية أنها تطلق العيارات النارية عند تشييع جثمان زعيم العشيرة أو أي شخص مهم فيها تعبيرا عن مكانته وشجاعته بين عشيرته وباقي العشائر الأخرى ،وهذا ما يطلق عليه عند الجنوبيين (بالعراضة) والتي يتخللها إلقاء الأهازيج الحماسية لبيان أخلاق وصفات المتوفي إذا كان زعيم عشيرة أو شخصية مهمة كما تشارك العشائر الأخرى التي تأتي على شكل أعداد غفيرة يتقدمها شيخها ووجوه العشيرة لتشارك في العزاء من خلال إلقاء الأهازيج وإطلاق العيارات النارية".

وأضاف:"وتطور هذا الأمر في ثمانينيات القرن الماضي حين أصبح في كل منزل عراقي هناك قطعة سلاح، وكان يستخدم في إطلاق العيارات النارية أثناء تشييع جثامين العرقيين الذين قتلوا في الحرب العراقية الإيرانية،وكذلك في حفلات الأفراح مثل الأعراس وختان الأطفال.

وتابع:" بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ انتشرت الأسلحة التي نهبت من مخازن الجيش والفرق الحزبية وأصبح أكثر من قطعة سلاح وبدأت عملية إطلاق العيارات النارية في الأفراح والأحزان وبشكل كبير،حتى سقط عدد من الضحايا في العراق أثناء فوز المنتخب العراقي بكأس آسيا عام ٢٠٠٧ ورغم بعض الإجراءات القانونية والغرامات التي اتخذتها بعض المحافظات إلا أن الكثير لا زال يطلق العيارات النارية،فمثلا إن الحكومة المحلية في كربلاء شرعت قانونا بفرض غرامة مالية قدرها مليون دينار على من يطلق العيارات النارية وكذلك صدرت فتاوى لرجال الدين تحرم إطلاق العيارات النارية لما تسببه من أذى للمرضى والأطفال وتسبب في حالة وفاة.

أما الدكتورة حنان العبيدي الباحثة الاجتماعية وأستاذة علم الاجتماع في جامعة بغداد فقالت: تعوّد العراقيون على ممارسة هذا التقليد منذ نحو ٥٠ عاما، وهذا بسبب الحروب المتكررة وتعوّد الذات العراقية على الإطلاق وانها حالة للتعبير عن الفوز والانتصار والمكسب، وهذه الحالة من الصعب أن نقتلعها بقرارات حكومية، فحتى الطفل تعلم هذا وصار يحاكي الكبار، وهي ليست تعبيرا انفعاليا محمودا ولكن منعها لا يأتي بسهولة، فهذا الأمر صار محل تفاخر وتباهي بعدد الاطلاقات التي تطلق والتي تقدم كفضل على الناس الذين قام هذا الشخص بالرمي للتعبير عن ابتهاجه بالمناسبة التي عندهم، وهذا صار تقليدا اجتماعيا، حيث من لا يطلق العيارات النارية في المناسبات يعده الآخرون بخلا وعدم اكتراث وعدم تقدير لأصحاب المناسبة وكثيرا ما يمكن سماع قول أن فلان قال انه (افرغ كذا شريط)، حتى تحولت هذه الحالة إلى تقاليد اجتماعي يمثل جزءا من الشخصية أو ربما من الهوايات.